اقتصاد

الجمارك والتجار وجهاً لوجه للمرة الثانية.. وقرارات بمنع إيقاف سيارات البضائع وحل مشكلة البيانات الجمركية قبل ٢٠١٦

وزير المالية لـ«الوطن»: لسنا ضد الاستيراد ومهمة التاجر الترويج للصناعة السورية

مدير الجمارك: لن ندخل أي سوق بشرط إعلامنا بأماكن مستودعات المواد المهربة

| وفاء جديد - رامز محفوظ

بعد أقل من عامين على اللقاء الأول، عقد يوم أمس اللقاء الثاني بين تجار دمشق وصناعييها مع وزير المالية والإدارة الجمركية، ونجم عنه اتخاذ جملة من القرارات، أبرزها التعاون مع التجار والصناعيين لحل مشكلة البيانات الجمركية قبل العام ٢٠١٦ إضافة إلى منع إيقاف أي سيارة تنقل البضائع ضمن المدينة وبين المدن، وذلك تلبية لمطالب التجار والصناعيين خلال المداخلات التي تركزت بأغلبها حول هذين الموضوعين.

وخلال افتتاح اللقاء، اكتفى رئيس غرفة تجارة دمشق غسان القلاع بالترحيب بالحضور والمشاركين، والقول إنه «يهمنا أن نسمع من كل صاحب مظلمة، فكلنا سمع بما حصل في السوق إذ سأل الكثيرون أين غرفة التجارة؟ وكثيرون تصرفوا من دون مشاورة الغرفة».

أما رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس فقال: نواجه مشكلة كبيرة بدخول دوريات الجمارك إلى المصانع، علماً بوجود مذكرة تفاهم مع مديرية الجمارك تنص على وجود مندوب دائم من غرفة الصناعة ليكون خبير مهنة مع الدوريات».

وأضاف: «نحن ضد التهريب قولاً واحداً، وغرف الصناعة أول من طالبت بمنع التهريب لأنها الأكثر تضرراً».

وبالنسبة للألبسة التركية، بين أنه يتم تزويرها، عبر كتابة عبارة «صنع في سورية» عليها، كما يتم تزوير المواد غذائية منتهية الصلاحية لتدخل إلى السوق، مضيفاً: «لا يمكننا التساهل مع موضوع التهريب، وقد اتفقنا مع غرفة صناعة حلب وريفها على وضع أسعار استرشادية بخصوص الألبسة، ونتمنى أن يكون هناك استقرار بالأسواق كي نستطيع العمل».

وتابع: «الجمارك موجودة لتحمينا وليس لتهاجمنا»، مطالباً مدير عام الجمارك بإيجاد حل مناسب للبيانات الجمركية قبل العام ٢٠١٦، مبيناً أن الصناعة اليوم هي العمود الفقري للاقتصاد الوطني فإذا لم تكن مستقرة وتعمل بشكل جيد وتصدّر منتجات؛ لا يمكن الحديث عن وجود اقتصاد حقيقي، لذا «نريد أن يكون هناك تعاون، وأن يكون هناك مندوب من غرف التجارة ومندوب من غرف الصناعة مع الدوريات ليطلعوا على البيانات إذا كانت صحيحة أو لا، ومن يخالف يجب أن يعاقب».

وأضاف: «عندما ننادي بحماية الصناعة الوطنية فهذا لا يعني أننا ضد التجار، أبداً، فنحن لسنا ضد الاستيراد للعديد من المواد»، متمنياً أن يكون هناك فتح للأسواق بشكل عادل بما لا يؤذي الصناعة الوطنية.

وتحدث وزير المالية مأمون حمدان عن تشديد الحصار الاقتصادي في إطار الحرب الاقتصادية على سورية خلال الشهرين الأخيرين لضرب العلاقة بين الشعب وبين الحكومة وبين التاجر وبين الإدارات المختلفة.

وقال: «في سورية ليس هناك قطاع خاص وقطاع حكومي بل هناك اقتصاد سوري، الذي هو أمانة بأعناقنا، لذا يجب دعم الاستثمار في سورية، ولن نخسر أي سوري لديه فكرة صناعية أو تجارية أو خدمية إلا ليتم توظيفها في خدمة الاقتصاد السوري».

وأضاف: «علينا كحكومة إتاحة الفرصة لمن يعمل لخدمة الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى، ويجب أن نعمل سوياً على كل ما من شأنه تطوير البلد، فنحن قادرون على حل كل المشكلات، لكن ذلك يلزمه تعاون، وأعتقد أننا جميعنا لسنا عاجزين عن مكافحة التهريب».

> الدبس: الجمارك موجودة لتحمينا وليس لتهاجمنا

وشدد حمدان القول: «نفتخر بأن رجال الأعمال السوريين صمدوا وما زالوا يعملون، وهناك الكثير من المنتجين السوريين يعملون في ورشات عمل ويصدرون لعدد من دول العالم رغم تدمير معاملهم، لذا ترفع القبعة للصناعي والتاجر والفلاح والجندي السوري، وأقول إن الإرهاب خسر عسكرياً وسيخسر اقتصادياً».

٢٠١٩ بلا تهريب

أكد الوزير حمدان وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أن هناك العديد من المشاكل التي تحدّث عنها التجار بعضها محق مئة بالمئة والبعض يحتاج للمعالجة ولكن الوضع أفضل بكثير ودائماً يتطور، والصناعة السورية تتطور لذلك يجب على التجارة أن تروج للبضائع السورية بالدرجة الأولى، مبيناً أن على التاجر السوري أن يروج للبضاعة السورية.

وبين أن الحكومة ليست ضد الاستيراد، ولا توجد حكومة في العالم ليس لها تبادل تجاري من استيراد وتصدير، لافتاً إلى أن الدولة تشجع الصناعة وتشجع التصدير لكننا بحاجة لاستيراد بعض المواد من أجل أن نصنعها سواء للداخل أم للتصدير، الأولوية الأولى هي للصناعة السورية.

وأشار حمدان إلى أن كل المواد الأساسية مسموح باستيرادها في سورية، أو المواد الأخرى سوف يتم النظر بها لأنها تؤثر على سعر الصرف.

ولفت إلى أن البعض ربط بين ترشيد الاستيراد والتهريب، وبالفعل هناك علاقة، فعندما تسمح بالمادة يخف التهريب، لكن لا ينقطع، لأن هناك بعض المواد المسموح استيرادها يتم تهريبها اليوم، إذاً هناك أيضاً مشكلة اسمها التهريب يجب حلها، وقد تم الاتفاق على بعض القضايا وسيتم رفعها إلى طاولة مجلس الوزراء.

وأكد حمدان أن الحكومة تدعم الصناعي السوري بكل أشكال الدعم من أجل أن ننتج ما نريد.

بدوره، أكد الآمر العام للضابطة الجمركية العميد آصف علوش لـ«الوطن» أن مطالب التجار محقة، لافتاً إلى أنه منذ بداية الحملة لمكافحة التهريب تم الحد منه بنسبة ٥٠٪، مبيناً أن الضابطة الجمركية موجودة على جميع النقاط والمعابر التي يتم التهريب منها، وسوف تستمر بمكافحة التهريب حتى التخلص منه نهائياً، موضحاً أن الجمارك أعطت وعداً للحكومة بأن سورية في عام ٢٠١٩ خالية من التهريب.

وأشار علوش إلى أن قرارات الجلسة كانت جيدة تصب في مصلحة التجار والصناعيين، وأبرز القرارات مشكلة البيانات التي قبل ٢٠١٦ والتي سيتم التعاون بشأنها مع التجار، بالإضافة للقرار الذي تم اتخاذه خلال الجلسة بشكل مباشر ألا وهو عدم إيقاف أي سيارة تنقل البضائع ضمن المدينة وبين المدن وهذه أهم مطالب التجار التي تم تنفيذها، أما بالنسبة للمواد التي كانت غير مسموحة بالاستيراد سيتم العمل على التسوية لها.

تعهدات جديدة

تحدث المدير العام للجمارك فواز أسعد عن مخاطر التهريب على مستوى الوطن والمجتمع والفرد، مبيناً أن الجمارك لم تتوقف عن مكافحة التهريب خلال الفترة الماضية، إذ إن مكافحة التهريب صلب عمل الجمارك اليومي، ويومياً يوجد قضايا تهريب كثيرة.

ولفت إلى أنه خلال الجلسة السابقة التي جمعت الجمارك بالتجار تم الحديث عن الحد من دخول الجمارك إلى الأسواق وبالفعل عممت الجمارك هذا الأمر وأصبح دخول الجمارك إلى الأسواق والمحال التجارية بأضيق حالاته، لافتاً إلى أنه بعد سنة من اتخاذ هذا الإجراء أصبح التاجر الذي لا يحوي مواد مهربة في محله التجاري يضع في محله مواد مهربة، أي الذي كان محله التجاري يحوي منتجاً وطنياً أصبح يحوي مواد مهربة.

وأوضح أسعد أن الجميع يعرف منابع التهريب وأن هناك تهريباً منظماً من تركيا، لافتاً إلى أن الجمارك تقف إلى جانب التجار، وأن الجمارك لن تدخل إلى أي سوق بشرط إعلام الجمارك بأماكن المستودعات التي تحوي مواد مهربة وجميع التجار يعرفون البضاعة المهربة من البضاعة الوطنية.

ووعد أسعد التجار بأنه إذا تم إعطاء الجمارك أماكن المستودعات التي تحوي مواد مهربة فسيتم أخذ موافقة من الفريق الحكومي بعدم دخول الأسواق نهائياً.

وبين أسعد أن الجمارك كثفت من دخول دوريات الجمارك إلى الأسواق خلال الفترة الماضية لأنه لم يكن هناك التزام من بعض التجار الذين لم يلتزموا بوعودهم مع الجمارك.

وحول موضوع النقل ما بين المحال وضمن الأسواق وتعرض دوريات الجمارك للسيارات أعلن الأسعد أنه اعتباراً من هذه اللحظة «يمنع منعاً باتاً توقيف أي واسطة نقل داخل المدينة تنقل بضائع من محل تجاري إلى مستودع أو بالعكس وسيتم إصدار مذكرة مباشرة بذلك، ولينجح ذلك أتمنى إعلامي فوراً بأي تجاوز لتتم المحاسبة فورياً».

وأضاف: «أصدرنا خلال الفترة الماضية مذكرات مشابهة نتيجة وجود بعض العناصر الفاسدة وعدم تعاون التجار مع الجمارك في هذا الموضوع، وقد وردتنا معلومات من فترة بأن هناك أشخاصاً يسمون أنفسهم مكافحة التهريب، للوهلة الأولى يعتقد التجار أنهم عناصر جمارك بالفعل، ليتبين لاحقاً أنهم عناصر مكافحة تابعة للمؤسسة العام للتبغ، ويسيئون في هذا الموضوع ويجب وضع حد لهم، هنا، تدخل وزير المالية بالقول: «سوف يحاسب كل الذين يمارسون ذلك من التبغ».

وكشف وزير المالية أن قانون الجمارك الجديد سوف يناقش بعد أيام قليلة تحت قبة مجلس الشعب، «ونحن جاهزون بمجرد صدور القانون لتبسيط الإجراءات لأبعد الحدود».

ولفت إلى أن قانون الضرائب الجديد على الأبواب، وليس هناك ضرائب جديدة لكن تم تحويل ضريبة الإنفاق الاستهلاكي إلى ضريبة المبيعات، وسوف تكون أقل بكثير، مبيناً أنه يفضل تخفيض الضرائب إلى أدنى حد ممكن لأن ذلك يكافح التهرب الضريبي، إذ إن الكل يدفع الضريبة عندما تكون منخفضة القيمة.

> آمر الضابطة الجمركية: الحد من التهريب بنسبة ٥٠ بالمئة منذ بداية الحملة لمكافحته

> موظفون في مكافحة التبغ يدخلون الأسواق على أنهم عناصر جمارك

> قانون الجمارك الجديد تحت قبة مجلس الشعب خلال أيام وقانون الضرائب على الأبواب

الضابطة الجمركية لـ«الوطن»: توجه لإلغاء تراخيص معامل في المناطق الساخنة وإيقاف تراخيص نقل مشتقات نفطية

٣٠٠ مليون ليرة غرامات التهريب منذ بداية الحملة في دمشق ومتوقع أن تصل إلى مليار نهاية الأسبوع

| عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في الضابطة الجمركية لـ«الوطن» عن حصيلة غرامات القضايا الجمركية التي رافقت الحملة المؤخرة للجمارك على المهربات في دمشق، إذ تجاوزت ٣٠٠ مليون ليرة سورية، متوقعاً أن تصل قيم غرامات قضايا التهريب لهذه الحملة مع نهاية الأسبوع إلى مليار ليرة، مؤكداً أن حملة الجمارك على المهربات مستمرة في دمشق حتى آخر سلعة تركية دخلت تهريباً إلى أسواق دمشق.

وبيّن أن الضابطات الجمركية حررت خلال الأيام الأخيرة أكثر من ٤٠ أمر تحر شملت العديد من الأسواق والمناطق التجّارية في دمشق أهمها الزبلطاني وزقاق الجن ومحال ومستودعات في دمشق القديمة، موضحاً أن معظم المهربات التي تم ضبطها تعود لمواد غذائية وأدوات صحية ولوازم شبكات وألبسة أطفال إضافة للعديد من المواد والبضائع المهربة ذات المنشأ التركي.

ولفت إلى أن الحملة على المهربات تأتي بالتناغم مع التوجهات الحكومية الرامية لمكافحة التهريب وضبط هذه الظاهرة بالتعاون مع العديد من الفعاليات الاقتصادية بهدف مصلحة الاقتصاد الوطني وحماية الصناعة والمنتج المحلي، وأن الحملة على المهربات شاملة في كل المحافظات وعنوانها مكافحة التهريب وأن هناك نتائج حققتها الحملة في الكثير من المحافظات وخاصة حماة التي باتت مؤخراً تشكل أهم المعابر والممرات للبضاعة التركية المهربة حيث يتم العمل على تخزينها في مستودعات ثم نقلها إلى الأسواق المحلية في دمشق وغيرها من المحافظات السورية.

وبحسب مصادر في الجمارك، هناك آلية تنفيذ فاعلة يتم العمل عليها في المديرية لتنفيذ خطة الحكومة وتوجهاتها في الوصول إلى سورية خالية من التهريب عام ٢٠١٩ تتضمن إلغاء منح موافقات نقل المشتقات النفطية بين المحافظات وخاصة القرى والبلدات المتاخمة للمناطق الساخنة، حيث كان بعض أصحاب الرخص يقومون بتهريب المواد النفطية وتحديد حاجة كل محافظة ومدينة على حدة من المشتقات النفطية تبعاً للحاجة والكثافة، إضافة إلى ضبط استهلاك محطات الوقود والمعامل ضمن المحافظات.

إضافة إلى وقف تراخيص المعامل الواقعة في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة أو المناطق المتاخمة لها وخاصة في المناطق الشمالية التي يقوم أصحابها بالتلاعب عبر تهريب المواد من تركيا وتغيير مواصفاتها وجعلها سورية المنشأ لإدخالها إلى السوق المحلية على أنها منتجات محلية الصنع.

كما يتم العمل على تشكيل لجان مركزية في مختلف المحافظات برئاسة المحافظ وعضوية غرف التجارة والصناعة والزراعة واتحاد المصدرين والتموين والجمارك لوضع قاعدة بيانات للمواد التي يتم تهريبها وإيجاد حلول خاصة بها، إلى جانب المزيد من الإجراءات والخطط التي تعمل عليها الجمارك للتعامل مع مختلف قضايا التهريب وخاصة قضايا التهريب التي ترتبط بشكل مباشر بسلامة المواطن وخاصة قضايا المخدرات والأدوية والمواد الغذائية.

خميس يمهل «الإدارة المحلية» أسبوعاً لإنجاز المخططات التنظيمية لـ١٦٥ مدينة.. و يوجه باستمرار تأمين مستلزمات واحتياجات المواطنين

الحكومة تقرّ ٣٥ ألف ليرة شهرياً لمدة عام لكل مسرّح أمضى خدمة ٥ سنوات

| الوطن

أقرّ مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس برنامجاً لدعم وتمكين المسرحين من خدمة العلم، الذين أمضوا خمس سنوات أو أكثر في الخدمة الإلزامية أو الاحتياطية، أو المسرحين نتيجة إصابتهم في العمليات الحربية الذين لم يتم تخصيصهم بمعاش تقاعدي، يتضمن تقديم مبلغ ٣٥ ألف ليرة سورية شهرياً لمدة سنة وتسهيل حصولهم على فرصة عمل بالقطاعين العام والخاص أو الأهلي، أو مساعدتهم على تأسيس مشروعات متناهية الصغر بعد تأهيلهم وصقل مهاراتهم مهنيا وحرفيا لتمكينهم من الحصول على هذه الفرص.

وذكر بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) أن البرنامج يتيح فرص عمل لطاقات شابة شاركت في الدفاع عن وطننا، من خلال تقديم دعم مادي لمدة عام ريثما يتم تأمين فرصة عمل للمسرح، ويرفد سوق العمل بطاقات مؤهلة، وهو مشروع تنموي اقتصادي.

وفي سياق متصل وجّه رئيس مجلس الوزراء عماد خميس بمتابعة المكاتب الخاصة بأسر الشهداء في المحافظات من قبل أعضاء الحكومة، واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق كل من لا يستجيب لمطالبهم.

هذا وأقر المجلس الصيغة الأولية لمشروع خطة تقييم تطوير المخططات التنظيمية للمدن، انطلاقاً من التزام الحكومة بأولوية إعادة المهجرين إلى مناطقهم وتأمين الخدمات اللازمة، وحدد رئيس المجلس لوزارة الإدارة المحلية أسبوعاً من تاريخه لإعلان المدد الزمنية اللازمة لإصدار المخططات التنظيمية النهائية للمدن على كامل مساحة سورية والبالغ عددها ١٦٥ مدينة وفق نموذج عصري، خاصة المدن التي دمرها الإرهاب، ثمّ نشر المخططات في وسائل الإعلام المختلفة لتكون مرجعاً وإجابة عن تساؤلات المواطنين، وأساسا لترتيب أولوياتهم الاجتماعية والاقتصادية مع التأكيد على الالتزام بالمدد المحددة وبسقف زمني غير بعيد.

ووجه خميس بإصدار قرار وتعميمه يتضمن الكشف وبشكل مكثف على المباني الموجودة في المناطق المحررة من قبل لجنة السلامة المهنية، وإخلاء الأبنية المهددة بالانهيار، مع إيجاد بديل سكن لقاطني المباني التي سيتم إخلاؤها، وذلك حفاظاً على سلامة الأهالي القاطنين فيها.

وخصص المجلس ٦ مليارات ليرة سورية لدعم قطاعي الدواجن والمواشي، بواقع ٣ مليارات لكل منهما، وإعلان مناقصة لاستيراد ٥٠٠٠ رأس من الأبقار كحد أدنى، وإعداد خطة لاستيراد الأعلاف مع دراسة إمكانية زيادة تصنيع الأعلاف محلياً.

وفي المجال الزراعي أيضاً، تمّ فتح ملف الأراضي الزراعية المستملكة للدولة وغير المُستثمرة، والتي تصل مساحاتها إلى آلاف الهكتارات موزعة على كامل المحافظات، وإيجاد الطرق المناسبة لاستثمارها، وإمكانية مشاركة القطاع الخاص في هذا المجال.

وجدد خميس تأكيده ضرورة تعزيز تطبيق شعار «زراعة كل متر مربع قابل للزراعة في سورية»، ووضع خطة منظمة لاستثمار كامل الأراضي الزراعية سواء أملاك الحكومة أو المزارع الخاصة، ومعرفة أسباب تعثر زراعتها ليصار إلى تذليل ما يمكن من الصعوبات، ودعم التربية المنزلية للدواجن عبر توزيع دفعة من الدواجن على الأسر وبكلفة بسيطة.

وطلب التوسع في مشروع تنمية المرأة الريفية، ليشمل مختلف المحافظات خاصة القنيطرة، بعد نجاح المشروع في ريف محافظة اللاذقية، والمحافظة على الحد الأدنى من أسعار الفواكه والخضار، ولم يغفل موضوع مكافحة تهريب المبيدات الزراعية الفاقدة للفاعلية والتي تباع بأسعار رخيصة وأهمية توعية المزارعين بضررها، والتوجيه بدراسة موضوع المكننة الزراعية واستيراد الآلات اللازمة، وجميع متطلبات الري الحديث والأسمدة مع إيجاد وحدات متنقلة لتصنيع الألبان والأجبان.

وحظيت مستلزمات واحتياجات المواطن اليوميّة بحصة وافية من تداولات الجلسة، لحشد الطاقات الحكومية للاستمرار في تأمين هذه المستلزمات خاصة ملف المشتقات النفطية، إضافة إلى بحث ملف تطوير التشريعات النافذة من قبل اللجنة المشكلة وفق الأولوية المطلوبة وضرورة إنجاز مراجعة قانون واحد على الأقل شهرياً.